# مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (٢٠) - يناير ٢٠١٤ - ربيع الأول ١٤٣٥ هـ

مجلة شهرية (إلكترونية) فصلية (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

- امكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال طريقة التكامل المشترك للبانل
- أخلقة الأنشطة السياحة: معالم أساسية لمدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة
- تقرير - حول الملتقى الدولي الموسوم بـ: النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية
- البعد الأخلاقي في العمل المصرفي الإسلامي





هدية العدد

# بعد تتويج دبي عاصمة
# نحتاج كل العواصم عاصمة للاقتصاد الإسلامي

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس التحرير

فرضت الصناعة المالية الإسلامية نفسها في الأسواق العالميّة، فكان لا بد من الاعتماد على المؤشرات والإحصائيات لمعرفة المراحل التي وصل إليها هذا الاقتصاد وقد بدأ مؤشر تومبسون رويترز في شهر مايو ٢٠١٢ بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف قياس ورصد نمو الصناعة المالية الإسلامية في جميع أسواق العالم. وتضمن خمسة عناصر رئيسية هي: التطور الكمي لقطاع المصرفية الإسلامية، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية، ومستويات التعليم، ومدى الوعي بقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

ثم طور المؤشر ليكون مقياسا لاختيار عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وتضمن ستة محاور، هي: التمويل والتأمين الإسلامي، المنتجات الغذائية الحلال، الأنماط المعيشية الحلال، السياحة والسفر الحلال، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنى التحتية للاقتصاد الإسلامي.

وحيث أن البحث العلمي يعتبر قاطرة ميادين العمل والتطبيقات، فإن الدول التي تعمل على تأسيس بنى تحتية للتعليم تكون أكثر تأهيلا للاستفادة من التنمية بكافة أشكالها، ويعتبر التعليم العالي حاضن التطور الفكري والراصد والباعث والمحرك الأساسي لحركة البحث العلمي.

لقد تم رصد ٦٥٥ بحثاً علميا في مجال المالية الاسلامية خلال الثلاث السنوات السابقة، منها ٣٥٤ مقالة مراجعة علمياً. احتلت ماليزيا المرتبة الاولى من حيث كمية البحوث المالية الاسلامية، فصدر ١٦٩ بحثا علميا، منها ١٠١ كمقالة مراجعة علمياً. واحتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية، فصدر فيها ١١١ بحثا علميا (٥٦ مقالة مراجعة علمياً). بينما احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الثالثة بنشر حوالي ٧٣ بحثا علميا (٣٩ مقالة مراجعة علمياً).

وأشارت النتائج إلى أن المملكة المتحدة هي الدولة الأولى عالمياً بمجال التعليم الخاص بالصيرفة الإسلامية، فهي تحتضن ٦٠ مؤسسة تعليمية توفر مساقات خاصة بالمصرفية الإسلامية، إلى جانب ٢٢ جامعة توفر شهادات مختصة بهذا القطاع. وتحتل ماليزيا المرتبة الثانية في مجال توفير البنى التحتية للتعليم الخاصة بالصيرفة الإسلامية، حيث تحتضن ماليزيا ٥٠ مؤسسة تعليمية تقدم مساقات بهذا المجال، إلى جانب ١٨ جامعة توفر اختصاصات ذات صلة. أما الإمارات فتحتل المرتبة الثالثة، ففيها ٣١ مؤسسة تقدم مساقات تعليمية للصيرفة الإسلامية، إلى جانب ٩جامعات تقدم شهادات ذات صلة. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عالمياً، لتوفر ٢٢ جهة تقدم مساقات تعليمية مختصة بالصيرفة الإسلامية، وتسع جامعات تقدم دراسات ذات صلة. ورصد المؤشر عالمياً ٤٢٠ مؤسسة توفر مساقات تعليمية تختص بالتمويل الإسلامي، و١١٣ جامعة تقدم شهادات بهذا المجال.

**محددات نمو الاقتصاد الإسلامي:**

**أولاً: قوى السوق:**

١. ضخامة السوق الإسلامية: يشكل عدد المسلمين البالغ ١.٦ مليار مسلم، يغلب عليهم الفئة العمرية الشابة، أي أن كل مستهلك من أربعة مستهلكين في العالم هو مسلم، وهذا يعني توافر قاعدة استهلاكية كبيرة مما يحفز على تحقيق نمو اقتصادي منشود. ويشهد نموهم السكاني نمواً متسارعاً ١.٥٪ سنوياً مقارنة بـ٠.٧٪ بالنسبة إلى باقي سكان في العالم. وبالنظر لمعدلات تزايد أعدادهم التي تعادل ضعف تزايد سكان العالم، فإن الشركات العاملة في مختلف القطاعات، من الصناعات الغذائية والتمويل إلى شركات الأزياء والسياحة، أدركت أن قيمة سوق المنتجات الاستهلاكية الإسلامية تصل إلى ٤.٨ تريليونات دولار.

٢. ينتمي المسلمون لعدة أسواق ناشئة على الصعيد العالمي من إندونيسيا، والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تركيا. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في السبع وخمسين دولة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي يشكل المسلمون غالبية سكانها نحو ٦.٣٪ سنوياً، مقارنة بمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي سيبلغ ٥.٣٪ حسب توقعات صندوق النقد الدولي بين الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٨. ويقدر حجم الناتج الإسلامي لهذه الاقتصادات بأكثر من ٨ تريليونات دولار.

٣. نمط الحياة: ازداد دور القيم الأخلاقية الإسلامية في تشكيل نمط الحياة والممارسات التجارية بشكل ملموس. وارتفع عدد المسلمين الملتزمين بأحكام دينهم بشكل ملحوظ، إذ أظهرت الدراسة الصادرة عن «منتدى بيو للأديان والحياة العامة» التي أجريت في العام ٢٠١٢ أن ٨٧٪ من المسلمين يعتبرون الديانة «هامة جداً» وأن ٩٣٪ منهم يصومون في شهر رمضان الكريم، في المقابل فإن أقل من ٣٠٪ من الشعب الأوروبي ٥٦٪ من الشعب الأمريكي اعتبروا أنّ الديانة مهمة جداً في حياتهم.

٤. زيادة التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث وضعت هذه المنظمة في العام ٢٠٠٥ هدفا بزيادة التجارة البينية بينها لتصل إلى ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية في العام ٢٠١٥.

**ثانيا: البيئة العالمية:**

١. حيث شاركت مؤسسات وشركات عالمية متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد الإسلامي، ففي مجال المصارف هناك دويتشه بنك، وإتش إس بي سي، وسيتي بنك وغيرهم، وفي مجال الشركات العالمية هناك نستله، وسلسلة كارفور وغيرها، ومنها من لا يشارك في عملية تنمية الاقتصاد الإسلامي فحسب بل يقودها، فشركة نستله تمتلك ١٥٠ مصنعاً حاصلاً على شهادات لصناعة الأغذية الحلال من بين ٤٦٨ مصنعاً، وتقدم أكثر من ٣٠٠ صنفاً من الأغذية والمشروبات الحلال في أكثر من ٥٠ بلداً. كما أن سلسلتي المحلات التجارية العالمية كارفور وتيسكو وغيرهما من العلامات التجارية العالمية الكبرى تسجل اليوم نموا متزايداً في تقديم الأغذية الحلال في العديد من الأسواق.

٢. سعي الاقتصادات النامية لتوسيع أسواقها، وخاصة القارة الآسيوية، مع التركيز على أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي.

٣. زيادة التركيز العالمي على أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، والتي يوفرها الاقتصاد الإسلامي.

٤. ثورة تقنيات الاتصالات على الصعيد العالمي، حيث تساهم وسائل الإعلام الاجتماعية، وتقنيات الهواتف الذكية وخدمات الإنترنت إلى إحداث ثورة في كل جانب من جوانب الأعمال كالخدمات الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والترفيه، وفي كل جانب محتمل من جوانب الحياة.

**ثالثاً: انتشار مفهوم المنتجات الحلال**

١. الأغذية الحلال

أنفق المستهلكون المسلمون في كافة أنحاء العالم ١.٠٨٨ مليار دولار على الأغذية والمشروبات في العام ٢٠١٢ والتي تشكّل ١٦.٦٪ من الإنفاق العالمي، ويتوقع تزايد هذا الإنفاق ليصل إلى ١.٦٢٦ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨، مما يوفر فرصاً في سوق الأغذية الحلال. وتتصدر اندونيسيا البلدان من حيث استهلاك الأغذية الحلال بإجمالي ١٩٧ مليار دولار، تليها تركيا ١٠٠ مليار دولار، وباكستان ٩٣ مليار دولار، ومصر ٨٨ مليار دولار بحسب بيانات العام ٢٠١٢، مما يشير إلى أن سوق الأغذية والمشروبات الحلال العالمية مجتمعة أكبر من السوق الصيني الذي يمثل أكبر سوق وطنية لاستهلاك الأغذية.

لكن قطاع الأغذية الحلال يواجه تحدّيات عديدة تتضمن: حجم القطاع، وعدم كفاءته، وعدم وجود هيئة تنظّمه، وضرورة وضع معايير دولية موحدة، إضافة لتحديات توفّر المواد الخام، وسلاسل الإمداد، ونقص رأس المال البشري، وانخفاض ثقة المستهلكين، وكذلك تحديات الوعي العالمي كعدم وجود منتج غذائي عالمي يحظى بالاهتمام الكافي.

ويميز هذا القطاع فرص نموه، ففي قطاع اللحوم والحيوانات الحية فإن ٩١٪ من واردات دول منظمة التعاون الإسلامي من اللحوم والحيوانات الحية تأتي من دول غير أعضاء في هذه المنظمة، ومع وجود مئات من المورّدين وكبار المستثمرين والشركات العاملة في مجال الأغذية والزراعة في دول المنظمة. ويقدر العجز في تجارة الأغذية ٧٢ مليار دولار في دول منظمة التعاون الإسلامي.

٢. الضيافة الحلال

إن نموذج الفنادق الإسلامية يستهدف جميع النزلاء من كافة الجنسيات والديانات، وتصل نسبة نزلاء بعض هذه الفنادق في دبي من غير المسلمين إلى ٦٠٪، فضلا عن أن العديد من العائلات والأسر الغربية تفضل الإقامة في هذه النوعية من الفنادق الملتزمة بعدم تقديم الكحول خاصة عند اصطحابهم للأطفال ، وبعدم وجود ملاهي ليلية، إضافة للشفافية بين إدارة الفنادق والعاملين والنزلاء إضافة للحرص على توفير الأمن والراحة. ويقدر حجم سوق السياحة والسفر العالمي للمسلمين بنحو ١٢٦ مليار دولار تشمل السياحة والسفر الحلال، والحج والعمرة، والرعاية الصحية والاجتماعات والمعارض والمؤتمرات والفعاليات. ويقدر تزايد عمليات إنشاء خدمات تمويل الحج، ليصل إنفاقها السنوي إلى ٢٢.٥ مليار دولار بحلول ٢٠١٨.

وحسب إحصاءات دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي فإن النمو القوي في سوق الضيافة الإسلامية توضح ارتفاع عدد الفنادق التي لا تقدم المشروبات الكحولية إلى نحو ١٩٨ فندقاً، أي ما يعادل نحو ٤٩.٦٪ من إجمالي عدد الفنادق العاملة في الإمارة البالغ ٣٨٨ فندقا حتى نهاية العام الماضي. وتستحوذ الفنادق ذات النجمة الواحدة والنجمتين والثلاثة نجوم على ٧٧٪ من عدد هذه الفنادق، بينما تتوزع النسبة المتبقية على فنادق الخمس نجوم بواقع ٥ فنادق وفنادق الأربعة نجوم بواقع ٢٨ فندقاً. وتقدر حصة الفنادق الخالية من الكحول من إجمالي الغرف الفندقية بنحو ٢٤٪، أي ما يعادل ١٣٧٨٤ غرفة فندقية من الإجمالي المقدر بنحو ٥٧٣٤٥ غرفة حتى نهاية العام الماضي، بينما تبلغ حصة الفنادق من فئات النجمة إلى ثلاث نجوم من غرف الفنادق الخالية من الكحول بنحو ٥٣.٩٪، بواقع ٧٤٣٥ غرفة، مقابل ٥٨٨٦ غرفة لفنادق من فئة الأربع والخمس نجوم.

٣. الملابس والأزياء الإسلامية

تغطي الملابس المحافظة المنسجمة مع التعاليم الإسلامية منطقة جغرافية واسعة تمتد من إندونيسيا إلى الولايات المتحدة. وتشكّل هذه السوق الموجهة للمسلمين جزءاً لا يتجزأ من قطاع الملابس والإكسسوارات العالمية.

وتشير التقديرات إلى أن المسلمين المنتشرين من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق أنفقوا ٢٢٤ مليار دولار على «الملابس والأحذية» في عام ٢٠١٢ أي ١٠.٦٪ من الإنفاق العالمي. ومن المتوقع أن يصل هذا الإنفاق إلى ٣٢٢ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨. وتتأثر هذه السوق بالثقافة المجتمعية، وتشمل الفساتين الفضفاضة التي تغطي الجسم بكامله والنقاب والحجاب. وتتصدر تركيا البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث استهلاك العملاء المسلمين للملابس استنادا إلى بيانات العام ٢٠١٢ بنحو ٢٥ مليار دولار، ثم إيران ٢١ مليار دولار، وإندونيسيا ١٧ مليار دولار، ومصر ١٦ مليار دولار، والسعودية ١٥ مليار دولار، وباكستان ١٤ مليار دولار. وتحل سوق استهلاك الملابس المحافظة في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة التي بلغ حجم إنفاق هذه السوق فيها ٤٩٤ مليار دولار في العام ٢٠١٢.

واستقطب معرض الأزياء الإسلامية في إندونيسيا في دورته الرابعة عام ٢٠١٣ أكثر من ١٥٠ علامة تجارية عرضت مجموعات متنوعة من التصاميم العصرية التي تتلاءم والتقاليد الإسلامية المخصّصة للمرأة المسلمة.

٤. الإعلام والترفيه الإسلامي

تحولت سلسلة الكتب الكوميدية ذي نيتي ناين إلى مسلسل رسوم متحركة، وأنشأت أول مجموعة من الأبطال الخارقين من التاريخ الاسلامي على شكل رسوم متحركة تبث في أكثر من ٧٠ بلداً.

**فرص يوفرها السوق الإسلامي..**

إن بروز الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي رائد يفتح أفقاً جديدة يستفيد منها المجتمع العالمي خاصة بعد أن دخل العالم المتقدم مرحلة مستدامة من الركود الاقتصادي، فالأسواق يتوجب عليها تلبية الأنماط الجديدة في سوق الاستهلاك والأعمال.

وقد تنامت أهمية هذا الاقتصاد بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية، فالتفتت الأنظار نحو القاعدة المتينة والصلبة لمؤسساته، فباتت فكرة نقل الاقتصاد الإسلامي وما يندرج تحته من استهداف ١.٦ مليار مسلم إلى استهداف ٦ مليارات شخص يقطنون العالم فكرة قائمة. ويدعم هذه الرؤية:

- نمو الأصول الإسلامية بمعدل ٢٠٪
- نمو التمويل الإسلامي بمعدل ٥٠٪
- يقدر عدد المسلمين الذين لا يملكون حسابات بنكية ٧٢٪
- نمو سوق مستحضرات التجميل الحلال إلى ١٤ مليار دولار سنويا.
- نمو سوق الغذاء الحلال إلى ٦٨٥ مليار دولار سنويا.
- نمو سوق السياحة الإسلامية إلى ١٢٦ مليار دولار سنويا.

يضاف لما سبق البعد الأخلاقي والعادل الذي يعزّز قطاعات الاقتصاد الحقيقي والتنمية المستدامة.

دبي كمركز للاقتصاد الإسلامي فرصة يجب استغلالها

تتمتع دبي بفضل أصولها العالمية الاستراتيجية، بمكانة فريدة تمكنها من تغيير وجه تجارة المنتجات الحلال بوتيرة متسارعة، وذلك من خلال شبكتها التجارية، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد الإسلامي قدماً.

١. تدير شركة موانئ دبي العالمية، أكثر من ٦٥ مرفأ موزعة في القارات الستة، بما في ذلك مشاريع قيد التنفيذ في كل من الهند وأوروبا وأمريكا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها، تدير شركة موانئ دبي العالمية أربعة مرافئ تمتلك طاقة استيعابية هي الكبرى على مستوى العالم الإسلامي، وقد أسفرت عمليات التوسع التي أجرتها الشركة خلال العام الجاري، والتي ستواصل الشركة إجرائها في العام المقبل، عن زيادة طاقتها الاستيعابية بشكل كبير.

٢. حلّ مطار دبي الدولي في العام ٢٠١٢ في المرتبة السادسة عالمياً من حيث حركة الشحن، والتي بلغ حجمها حينها ٢.٢٦ مليون طن من البضائع، مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته ٣.١٪ عن العام ٢٠١١.

٣. تعد شركة الإمارات للشحن الجوي كبرى شركات الشحن في العالم من حيث وزن الشحن، فقد نقلت لوحدها نحو ٢,١ مليون طن في شبكتها خلال السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤. حلّ مطار دبي الدولي خلال العام الماضي في المرتبة الثانية عالمياً من حيث عدد المسافرين الدوليين، إذ بلغ عدد المسافرين الدوليين في المطار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري حوالي ٣٦.٢ مليون مسافر، وذلك بعد أن شهد المطار أكثر من ٥ ملايين مسافر شهرياً لمدة سبعة أشهر على التوالي.

**تزايد الاهتمام العالمي فرصة حيوية**

إنّ اهتمام عواصم مالية رئيسية في العالم (مثل لندن ونيويورك) بجذب التمويل الإسلامي وتطوير مؤشرات أسهم للشركات التي تتعامل في منتجات (حلال)لا بدّ أن يجعلنا نتوقع أن يستمر قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي في النمو، إضافة لتوافر مراكز عالمية للصيرفة والتمويل الإسلامي مثل كوالا لامبور وجاكرتا.

**المراجع:**


1. موقع القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي: www.globalislamiceconomy.com.
2. تقرير مؤسسة تومسون رويترز بالتعاون مع مؤسسة دينار ستاندرد نوفمبر ٢٠١٢: www.thomsonreuters.com.
3. تقرير سكاي نيوز عربية: ٢٥-١١-٢٠١٢
4. تقرير أخبار الخليج: ٢٤-١١-٢٠١٢.